

بدءاً بالخيارات البسيطة مثل شراء الطعام، والإسهام - في الوقت نفسه - في إنتاج السلع والخدمات التي يستفيد منها المجتمع. فالنشاط الاقتصادي هو القوة الدافعة التي تحرك عجلة التنمية والإنتاج، وتسهم في ازدهار المجتمع على اختلاف أطيافه ومكوناته. تأثير دراسة علم الاقتصاد في الأفراد: تؤثر دراسة علم الاقتصاد تأثيراً مباشراً في حياة الأفراد؛ 1. اتخاذ قرارات مالية مستنيرة وقرارات مالية طويلة الأجل مثل شراء منزل والاستثمار في مشروع ما. ولهذا يعمد الأفراد إلى تحديد أولوياتهم المالية، مثل سداد الفواتير وشراء الضروريات، آخذين العديد من العوامل المؤثرة بالاعتبار، 2. تقييم الخيارات المالية المتاحة وذلك بتعريفهم كيفية تخصيص الموارد المحدودة للوفاء باحتياجاتهم وتلبية رغباتهم. كذلك يعمل علم الاقتصاد على تمكين الأفراد من تقييم الخيارات المالية المتاحة بناء على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost)؛ سواء تعلق ذلك بالإنفاق الاستهلاكية، يشير مفهوم تكلفة الفرصة البديلة إلى المنافع التي يتم التخلي عنها عند اختيار أحد البدائل عوضاً عن بديل آخر؛ إذ تعد تكلفة الفرصة البديلة مقياساً للقيمة المحتملة التي تترك جانباً نتيجة لتفضيل خيار ما على آخر. - هل يمكن أن تكون تكلفة الفرصة البديلة دائماً قابلة للقياس المالي؟ أوبرر إجابتي. فإذا كانت البيئة الاقتصادية مستقرة شعر الأفراد بمزيد من الأمان؛ فقد يُفضّل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم نقداً أو استثمارها في مشروعات أقل مخاطرة. إن فهم الأفراد للمبادئ الاقتصادية يساعدهم على إدراك أن الادخار (Saving) والاستثمار (Investment) يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحسين مستوى حياتهم وتجويدها مستقبلاً. يُعرف الادخار بأنه عملية حفظ جزء من الدخل بدلاً من إنفاقه لاستخدامه مستقبلاً، يتيح الادخار للأفراد توفير مبلغ من المال يساعدهم على مواجهة الأزمات والتكيف مع الحالات الطارئة، ما يمكن الأفراد من التعامل مع الأزمات والظروف الاستثنائية بشكل أفضل. وذلك بتوظيف الأموال أو الموارد المتاحة في مجالات متنوعة، أخذاً بالمخاطر المحتملة وتنوع الفرص الاستثمارية بالاعتبار. وهذا يعني أن الهدف الرئيس للاستثمار هو زيادة رأس المال،. تعزيز الوعي بتأثير السياسات الاقتصادية: تؤدي السياسات الاقتصادية دوراً أساسياً في حياة الأفراد؛ ما الفرق بين الادخار والاستثمار؟ - كيف يمكن للادخار والاستثمار أن يكمل أحدهما الآخر؟ أبرز أنواع السياسات الاقتصادية: أ- السياسة المالية: تعد السياسة المالية (Fiscal Policy) إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي، تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية عن طريق إدارة الضرائب، تستطيع الحكومة الاستثمار في القطاعات الحيوية كالتيقلم والصحة، وأفضى إلى إيجاد فرص عمل جديدة للشباب الأردني في مجال البرمجة وتكنولوجيا المعلومات. تعد السياسة النقدية (Monetary Policy) أداة أساسية لإدارة الاقتصاد الكلي، ويشرف البنك المركزي على تنفيذ هذه السياسة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود، يؤدي خفض سعر الفائدة إلى تشجيع الأفراد والشركات على الاقتراض والاستثمار؛ مثال: تخفيض أسعار الفائدة أثناء جائحة كورونا؛ السياسة التجارية (Trade Policy) هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضعها الدولة لتنظيم تجارتها مع الدول الأخرى، تؤدي السياسة التجارية دوراً محورياً في توجيه حركة السلع والخدمات عبر الحدود؛ وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. - ما العلاقة بين السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) وإيجاد فرص العمل؟ تأثير السياسات الاقتصادية في المجتمع تعد السياسات الاقتصادية واحدة من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. 1. إيجاد فرص العمل: فإن تبني سياسات تنموية فعالة يمكن الحكومات والشركات من تحفيز النمو الاقتصادي، 2 تحسين جودة الحياة وما إن تعتمد الحكومة سياسة مالية توسعية (مثل: خفض الضرائب، حتى يزداد الدخل المتاح للأفراد؛ أو تقليل الإنفاق الحكومي) إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي؛ ما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وجودة حياة الأفراد. والصحة) إلى تراجع مستوى الرفاهية في المجتمع. فإن تحقيق التوازن بين هذه السياسات يتطلب دراسة دقيقة لاحتياجات الأفراد والمجتمع. 3 محاربة الفقر والبطالة يسهم تحسن أداء الاقتصاد إسهاماً كبيراً في خفض معدلات الفقر والبطالة. فعندما تتبنى الحكومات سياسات و استراتيجيات تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع فرص الاستثمار (مثل: دعم الاستثمارات، يمكن لبرامج التدريب المهني ودعم المشروعات الصغيرة أن تساعد على تمكين الأفراد ذوي الدخل المحدود؛ مثال: إسهام برامج الحماية الاجتماعية (مثل شبكة الأمان الاجتماعي) في خفض نسب الفقر، - كيف يمكن للسياسات المالية التوسعية أن تؤثر إيجاباً في جودة حياة الأفراد؟ في ظل التطورات المتسارعة التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، واحدة من أبرز الظواهر التي تشكل ملامح النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي والرابع الأول من القرن تعرف العولمة بأنها ظاهرة تعمل على زيادة الترابط والتعاون بين الدول في مجال المال، بل أصبحت الاقتصادات المحلية جزءاً لا يتجزأ من شبكة اقتصادية عالمية مترابطة. أ- تعزيز النمو الاقتصادي: تسهم العولمة في فتح الأسواق العالمية أمام الدول؛ ج - توسيع الأسواق وزيادة الفرص الاقتصادية

